

العماد في النحو العربي بين المصطلح والوظيفة

Al-‘Imād in Arabic Grammar: Between Term and Function

أ/ عائشة حسن محمد حمد

Aisha Hassan Mohammed Hamad

جامعة إفريقيا العالمية - الخرطوم - السودان

Aishahassanumghufuran@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/12/17

تاريخ الإرسال: 2025/05/28

الملخص:

هدف هذا البحث إلى الكشف عن مفهوم مصطلح (العماد)، من خلال استقراء آراء النحويين، واستخلاص الأحكام، والوظائف النحوية المرتبطة به، وتتبع هذا المصطلح ضمن النسق الدلالي، ومعرفة مدى اطراده أو اضطرابه؛ ولتحقيق هذا الهدف، أستخدم المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يقوم على تتبع الظاهرة المعينة للوصول إلى النتائج المرجوة. ومنها: أنّ مفهوم (العماد) عند النحاة يتباين تباينًا كبيرًا، حتى عند النحوي الواحد. وأنّ (العماد) مصطلح شكلي قوي في جانب تركيب الجمل؛ لأنه يقع في موضع الرابط بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهو ما يجعل له قيمة وظيفية نحوية عالية.

أنّ (العماد) تسمية كوفية، وهو يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين، أنّ العماد يأتي على صورة الضمائر المنفصلة المرفوعة، وأنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما هو بمنزلةتهما، وأنه يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات، أنّ الفرق الجوهرية بين ضمير (الشأن)، وضمير العماد (الفصل)، أنّ ضمير (الشأن) اسم وله محل من الإعراب، بينما ضمير العماد (الفصل) حرف، ولا محل له من الإعراب. أنّ لفظ (العماد) لم يقتصر على المصطلح النحوي المعروف؛ فقد جعله بعض النحويين اسمًا لبعض الحروف، ك (الميم، والنون، والفاء، واللام).

الكلمات المفتاحية: العماد؛ المصطلح؛ الوظيفة؛ النحو؛ العربي.

Abstract

This research aims to uncover the concept of the term “al-‘imād” through its use in linguistic texts, particularly in grammatical books, and to clarify the grammatical functions associated with it. The term “al-‘imād” is linked to the phenomenon of necessary complements, and the objective is to employ the descriptive analytical method to describe this phenomenon and reveal its manifestations. The research concludes that the term “al-‘imād” applies only to the predicate (khabar) and the subject (ism) of the verb “kāna” (and its sisters), because they are essential components in the grammatical structure. The term “al-‘imād” is used by some grammarians, such as al-Suyūṭī, in a specific syntactic position, as it occurs between a pronoun and its referent, as in: (the thing – it), where “al-‘imād” is a pronoun with a high grammatical function. “Al-‘imād” is a pronoun that appears before the predicate in the sentence (a connective pronoun). According to the Basran grammarians, the “‘imād” is a mediator between two known nouns and occupies a high syntactic position. It stands between

the subject and the predicate or between the definite noun and its referent. The “imād” is the pronoun used in the sentence of al-sha’n, and it has no syntactic function other than being a connective pronoun. The “imād” is not a preposition and carries no grammatical case, and it is called “imād” only because it reflects the grammatical term used by some grammarians.

Keywords: al-‘imād; term; grammatical function; Arabic grammar.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين. أما بعد:

فإن ظاهرة تعدد دلالات المصطلح الواحد من الظواهر المصطلحية الشائعة في اللغة العربية، ولو تصفح القارئ أي كتاب من كتب النحو أو الصرف أو اللغة، لوجد بين صفحاته مصطلحات تكاثرت عليها المعاني، بل لوجد لبعض المعاني دلالات على مصطلحات أخرى، وهو ما يُسمى عند القدماء بـ (الاشتراك اللفظي).

وقد ذهب عددٌ من الباحثين المحدثين إلى أن تعدد الدلالات للمصطلح الواحد يسبب نوعاً من الغموض، والخلط، للسامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود من المصطلح المعين، بل ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة (الاشتراك اللفظي) تُعدُّ عيباً من عيوب المصطلح ينبغي التخلُّص منها، وتساءل بعضهم عن إمكانية اقتراح مصطلحات أخرى للمعاني التي وقع فيها (الاشتراك اللفظي)؛ لتغني عن تكرار المصطلح الواحد، وحتى لا يقع اللبس بين هذه المعاني.

وعزا بعض المؤرخين هذه الظاهرة إلى اضطراب المصطلح النحوي في بداياته الأولى.

وقد وقع الاختيار على مصطلح (العماد) بوصفه واحداً من المصطلحات التي تحمل دلالات متعددة؛ فقد تعددت مباحثه، وتفرقت في أبواب النحو المختلفة، واختلفت دلالاته، ومسمياته؛ مما جعل تحديد دلالاته في الباب المعين أكثر تعقيداً على دارسي النحو، والباحثين فيه؛ فقد أطلقه بعض الكوفيين في مقابل ضمير الفصل عند البصريين، وأطلقه بعضهم في مقابل ضمير الشأن، أو القصة عند البصريين، وضمير الشأن نفسه أطلق عليه بعض الكوفيين هاء العماد، والضمير المجهول. ولم يقتصر لفظ العماد عند النحويين على المصطلح، بل جعلوه وظيفة لبعض الحروف، كالميم، والنون، والفاء، واللام؛ مما زاد المسألة تعقيداً؛ فهذه البحث إلى الكشف عن مفهوم هذا المصطلح، من خلال استقراء آراء النحويين، واستخلاص الأحكام، والوظائف النحوية المرتبطة به؛ ولتحقيق هذا الهدف، أستخدم المنهج الوصفي الاستقرائي الذي يقوم على تتبع الظاهرة المعينة للوصول إلى النتائج المرجوة.

فُسِّم هذا البحث إلى مبحثين تقدمهما تمهيد عن المصطلح النحوي وأهمية دراسته. وتناول المبحث الأول الحديث عن مفهوم العماد في اللغة والاصطلاح، وما يقابله من مرادفات. وتناول المبحث الثاني الحديث عن وظيفة العماد النحوية. ثم ختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.

تمهيد:

لا شك أن للمصطلحات العلمية أهمية بالغة للعلوم جميعها، فلا بد لدارس علم من العلوم أن يفهم الدلالة المحددة الخاصة بكل مصطلح من المصطلحات؛ ذلك أن المصطلح يعني وضع لفظ، أو تسمية لحقيقة من حقائق العلم، أو ظاهرة من الظواهر التي يتناولها، ومن ثم يصبح للفظ المتخذ مصطلحاً دلالة جديدة داخل العلم تختلف عن دلالاته العامة في اللغة اختلافاً كبيراً أو قليلاً.

وقد أدرك المتقدمون من علماء النحو العربي أهمية هذه المصطلحات العلمية؛ فابتكروا عددًا مقدّرًا منها، استطاعوا من خلالها أن يقيموا دعائم علمهم التي لا تقوم إلا بمصطلح جيّد؛ وقد ساعدتهم في ذلك طواعية اللغة العربية، وقدرتها على إنتاج المصطلحات، واشتقاقها، وتوليدها.

وتعدّ المصطلحات وسيلة أساسية من وسائل تكوين المعارف وتنظيمها وتطويرها، ومن ثم يجب أن تتسم بالدقّة والوضوح، بحيث لا يكون للمصطلح الواحد في علم من العلوم أكثر من دلالة واحدة، كما يجب - ما أمكن - ألا يكون للحقيقة الواحدة، أو الظاهرة الواحدة أكثر من مصطلح واحد، أو تسمية واحدة؛ لأنّ كثيرًا من المشكلات والمصاعب التي تواجه الباحثين في العلوم المختلفة، تكون ناتجة عن عدم تحديد مفهوم كل مصطلح، إذ إنّ بعض العلوم يوجد بها للفظ الواحد أكثر من دلالة، أو مفهوم، وهو ما يسمى بـ (الاشتراك اللفظي) في المصطلح، كما تنتج المشكلات عن وجود أكثر من لفظ أو تسمية للحقيقة، أو الظاهرة الواحدة، وهو ما يسمى بـ (الترادف) في المصطلح؛ ولذلك فإنّ استقرار المصطلح العلمي، وتحديدته، ووضوحه يقتضي أن تتخلص فيه مصطلحات العلم - ما أمكن - من ظاهري (الاشتراك)، و(الترادف)، وهما من الظواهر الشائعة في علوم العربية، وبخاصة النحو الكوفي؛ فبسبب شيوع هاتين الظاهرتين اتسمت مصطلحاتهم النحوية بشيء من الغموض في دلالاتها، ولا تزال بحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء بالشرح والدراسة، كما أنّ كثيرًا منها لم تتداوله كتب النحو المشهورة؛ ولذا فإنّ عامة الدارسين لا يكادون يسمعون بها، وإن حدث فلا يدركون دلالاتها على وجه الدقّة.

ومن هنا تتضح أهمية دراسة المصطلحات النحويّة، وبخاصة مصطلحات النحو الكوفي، وقد وقع اختياري على واحد منها ألا وهو مصطلح (العماد)، في محاولة إلى تحديد دقيق لمدلوله؛ ذلك لأنّه من المصطلحات التي لا تزال تكتنف بظلال كثيفة من الغموض.

العماد في اللغة والاصطلاح:

العماد في اللغة:

الأصل الثلاثي للعماد هو (ع م د)، وهي كلمة تدل على كل ما رفع شيئاً وحمله. وفي معاجم اللغة العربية¹ تشير مادة (ع م د) إلى عدة معانٍ منها:
عمد: أي قصد، يقال: عمدتُ فلانًا أعده عمدًا، أي: قصدته، وتعمدته مثله. والعمد: نقيض الخطأ. والعمدان: تعمد الشيء بعماد يمسكه ويعتمد عليه. والعُمد: جمع عماد. والأعمدة: جمع العمود من حديد أو خشب. والعمادُ: ما أقيم به، يقال: عمد الشيء يعمده عمدًا: أقامه، وعمد الشيء فانعمد أي أقمته بعمادٍ يعتمد عليه. والعماد والعمود: الخشبة التي يقوم عليها البيت. وأعمد الشيء: جعل تحته عمدًا. والعمدة: ما يعتمد عليه. والعمد: اسم للجمع. والعميد: المريض الذي لا يستطيع الجلوس من مرضه حتى يُعمد من جوانبه بالوسائد، أي يُقام. ويقال للمريض معمود، ويقال له: ما يعمدك؟ أي: ما يوجعك. وعمده المرض أي: أضناه، والعميد: الشديد الحزن. والعميد: المشعوف عشقًا، أي الذي بلغ به الحب مبلغًا. والعميد كذلك: السيد المعتمد عليه في الأمور، أو المعمود إليه، وعميد القوم وعمودهم: سيدهم. وعميد الأمر: قوامه، يقال: استقام القوم على عمود رأيهم، أي: على الوجه الذي يعتمدون عليه.

العماد في اصطلاح النحويين ومرادفاته:

العماد من المصطلحات الكوفية؛ ذلك أنّ الكوفيين كانت لهم مصطلحات تختلف عن مصطلحات أهل البصرة، كقولهم الفعل الدائم، أي: اسم الفاعل، والنعت، أي: الصفة، وكذلك استعملوا مصطلحات ليست معروفة عند البصريين، كالخلاف، والصرف، والخروج، كما أعرضوا عن بعض مصطلحات

البصريين، كاسم الفعل، والمفاعيل، ولام الابتداء. وهذا الاختلاف في إطلاق المصطلحات إنما كان لأجل استقلالهم عن مذهب البصريين، وتأسيس مذهبهم الخاص، وتأسيس المذهب النحوي يقتضي الانفراد بمصطلحات خاصة به يتميز بها عن غيره.

والعماد عند الكوفيين يقابل ضمير الفصل عند البصريين ، ويُقصد به الضمير الذي يفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر كعمولي (كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 2)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: 32)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 37)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ (طه: 14).

وسبب تسمية الكوفيين هذا الضمير عماداً؛ لكونه المعتمد في التفرقة بين النعت والخبر. ومذهب البصريين أنه يسمى فصلاً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم؛ ليخرج من معنى النعت كقولك: (زيد هو العاقل). وقيل: لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبراً، لا تابعاً².

وذهب الرضي أيضاً إلى أنه سمي فصلاً، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً، لأنك إذا قلت: زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا صفة. ونقل عن الخليل وسيبويه: أنه سمي فصلاً؛ لفصله الاسم قبله عما بعده، بدلالته على أن ما بعده ليس من تمامه، بل هو خبره، وأن الكوفيين يسمونه عماداً لكونه حافظاً بما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط³؛ ولذلك كان بعض الكوفيين يسميه (دعامه)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكد. قال ابن يعيش: "الفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وأذن بتمامه، وأن لم يبق منه بقية من نعت، ولا بدل إلا الخبر لا غير، والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"⁴؛ وعلى حد قوله أن الغرض من ضمير العماد إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر لا نعت، ويجب أن يكون هذا الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات، فلا يقع الفصل إلا بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها، ولا يقع بين نكرتين، ولا بين معرفة ونكرة⁵. وبناءً على ما تقدم يمكن حصر شروطه عند النحويين فيما يلي:

أولاً: أن يكون على صورة الضمائر المنفصلة المرفوعة.

ثانياً: أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما هو بمنزلة لهما.

ثالثاً: أن يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات.

العماد (الفصل) اسم أم حرف؟

اختلف النحويون فيه بين الاسم والحرفية، فذهب أغلبهم إلى أنه حرف، وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته، وذهب بعض البصريين إلى أنه اسم لا محل له بمنزلة (ما) إذا ألغيت في نحو (إنما)، وذهب بعضهم إلى أنه حرف استنكار لخلوه من الإعراب لفظاً ومحلاً. ونقل السيوطي القول باسميته عن الخليل وسيبويه وطائفة من النحويين، ولكن لا محل له؛ لأن الغرض منه الإعلام من أول الأمر بكون ما بعده خبراً لا صفة؛ فاشتد شبهه بالحرف⁶. وبعض النحويين يحترزون في تحديده، كابن الحاجب بقوله: "ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلاً"⁷، فقوله: (صيغة مرفوع) احتراز منه من الوقوع في الخلاف بين اسميته وحرفيته، واختار لفظ (صيغة)؛ لأنها تشمل الاسم والحرف.

وأما الذين يرون أنه حرف كابن عصفور؛ فقد شبهوه بـ (كاف) الخطاب في اسم الإشارة⁸. وذهب الرضي إلى أنه أقرب إلى كونه حرفاً من كونه اسماً، وعلل رأيه هذا بأن ضمير العماد (الفصل) أفاد معنى في غيره، وهذه هي وظيفة الحرف، أما كونه اسماً؛ فلأنه يقع مفرداً ومثنى ومجموعاً، ومذكرًا ومؤنثًا، ومنكلمًا ومخاطبًا وغائبًا؛ لعدم عراقتة في الحرفية⁹.

ويرى ابن سيدة أن الحرفية متحققة فيه لسببين؛ الأول: خلوه من الإسناد، والثاني: أن وجوده في الجملة ليس بواجب، وإنما جاء لضرب من التأكيد، فيكون حينئذٍ مثل الأدوات التي يجاء بها لتفيد معنى التأكيد، والاختصاص، أو الربط؛ فهذه جهة استحكام مشابهة المضمير الحرف¹⁰.

وقد وضع ابن يعيش ضابطاً لهذه المسألة، حيث قال: "فإذا جعلته مبتدأ كان اسماً، فله موضع من الإعراب، وهو الرفع بأنه مبتدأ، والمبتدأ يكون مرفوعاً، ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً، نحو قولك: (كان زيدٌ غلاماً القائم)، وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية، وأصرته إلى حيز الحروف، وألغيت كما تلغى الحروف... فلا يكون له موضع من الإعراب، لا رفع، ولا نصب، ولا خفض"¹¹.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الخلاف واضح بين النحويين في تحديد كون ضمير العماد (الفصل) اسماً أم حرفاً. والواضح من خلال استقراء آرائهم أنهم وضعوا مقياساً لما ذهبوا إليه في هذه المسألة فأغلب من ذهب إلى أنه حرف اعتمد على كونه لا محل له من الإعراب، ومن ذهب إلى أنه اسم اعتمد على أن له محلاً من الإعراب.

العماد (الفصل) وموضعه من الإعراب:

اختلف النحويون كذلك في حكمه من حيث الإعراب: فمنهم من يرى أن له موضعاً من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، ومنهم من يرى أن لا محل له من الإعراب. فعند جمهور البصريين لا موضع للعماد (الفصل) من الإعراب؛ لأنه إنما دخل لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر، وهو أيضاً وسيلة من وسائل تأكيد معنى الإسناد في الجملة، وربما كان من الأدلة على أن الضمير للفصل، أن الجملة يتم إسنادها ومعناها بدونه، فلا يضيف الضمير إلى معناها إلا جهة التأكيد، ومن ثم لم يكن الضمير ركناً من أركان الجملة، ولم يكن له محل من الإعراب.

قال ابن السراج: "فهذا الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً، وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد، ولا ينسق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل "كان" ولا يجوز كان هو القائم زيدٌ، ولا هو القائم كان زيد"¹²، وإلى هذا الرأي ذهب الغلاييني، وأضاف أنه لا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب، فما بعده متأثرٌ إعراباً بما يسبقه من العوامل، لا به¹³.

أما مذهب الكوفيين فعلى أن له موضعاً من الإعراب، فذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، ومنهم من يرى أن لا محل له من الإعراب. وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كان توكيداً، وكما أنك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه" كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعاً في إعرابه. وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه¹⁴.

قال الفراء: "وقوله: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ (الأنفال: 32)، جاز في (الحق) النسب والرفع؛ إن جعلت (هو) اسمًا رفعت (الحق) بـ (هو)، وإن جعلتها عمادًا بمنزلة الصلة نصبت (الحق)، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظنّ وأخواتها"¹⁵. وقال ابن الأنباري: "وفي قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 5)، وجهان: إن شئت رفعت (أولئك) بما عاد من (هم) ورفعت (هم) بـ (المفلحين) و(المفلحين) بـ (هم) والوجه الثاني: أن ترفع (أولئك) بـ (المفلحين) و(المفلحين) بـ (أولئك) وتجعل (هم) عمادًا للألف واللام"¹⁶.

وضمير العماد (الفصل) له أكثر من وجه إعرابي، كالابتداء، والتوكيد، بالإضافة إلى استخدامه للفصل فقط. فيحتمل في نحو قوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: 117)، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَالِبِينَ﴾ (الأعراف: 113)، الفصلية والتوكيد دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده. وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ (الصفوات: 165)، ونحو قولنا: (زيدٌ هو العاقل)، الفصلية والابتداء دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله اسمًا ظاهرًا في الثانية، ويحتمل الأوجه الثلاثة في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة: 116)¹⁷.

وتتعين فصلية هذا الضمير في صورتين: الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب، نحو: (ظننتُ زيدًا هو القائم)؛ إذ لا تمكن الابتدائية لنصب ما بعده، ولا البدلية لنصب ما قبله، ولا التوكيد؛ لأنّ المضمّر لا يؤكد بالظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفرق، نحو: (إن كان زيدٌ لهو الفاضل)، و (إن ظننتُ زيدًا لهو الفاضل)؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه¹⁸. والمراد بالفصلية هنا أن يستعمل الضمير للفصل فقط، وفي هذه الحالة يكون حرفًا، ولا محل له من الإعراب.

وبناءً على ما تقدّم يمكن القول بأنّ ضمير العماد (الفصل)، يحتمل أن يكون اسمًا، وله محل من الإعراب، كالابتداء، والتوكيد، ويحتمل أن يكون حرفًا لا محل له من الإعراب، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة، وهو الراجح عند أكثر علماء النحو.

العماد وضمير الشأن:

مفهوم (العماد) عند النحاة يتباين تباينًا كبيرًا، حتى عند النحوي الواحد؛ فقد كان بعض النحويين يطلقون (العماد) وهم يريدون ضمير الشأن، أي ضمير الغائب المفرد الذي يُكنى به عن القصة أو الحديث الذي يراد التكلم عنه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1).

قال الخليل بن أحمد¹⁹: "والعماد كذلك: هاء تسمى هاء العماد، مثل قولهم: "إِنَّهُ قَائِمٌ فِيهَا أَخُوكَ"، و"إِنَّهُ قَائِمٌ فِيهَا أَبُوكَ"، و"إِنَّهُ قَائِمٌ فِيهَا أَخْتُكَ"، و"إِنَّهُ قَائِمٌ فِيهَا أَخْتَاكَ"، و"إِنَّهُ قَائِمَةٌ فِيهَا أَخَوَاتُكَ" وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْهَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ اسْمًا، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لَقُلْتُ: إِنَّهُمَا، وَإِنَّهُنَّ، وَلَأَنْتِ فِي الْمُؤَنَّثِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ (هود: 81)، و ﴿قُلْ أَوْجِي إِلَيَّ إِنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ (الجن: 1).

وذهب أبو الحسن الرماني²⁰ أيضًا إلى أنّ الهاء في نحو: (إنّه) (عماد) ذكرت على شريطة التفسير، وأنها ليست بضمير يرجع إلى مذكور مقدم، وإنّما هي مُقدّمة على شريطة التفسير لتفخّم الكلام، واستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: 9)، قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ﴾ (لقمان: 16)، كما ذكرها الزبيدي في معرض حديثه عن أنواع الهاء، حيث قال²¹: "وَمِنْهَا: هَاءُ الْعِمَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾ (البروج: 13).

أما الفراء فقد كان يطلق العماد تارة ويريد به ما يسمى بضمير الفصل عند البصريين، كقوله عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ (آل عمران: 180)، يقال: "إنما (هو) ها هنا عماداً"²²، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ (الأنفال: 32) "وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت (الحق)، وكذلك فافعل في أخوات كان، وأظن وأخواتها"²³، ففي هذه الشواهد وغيرها المراد بالضمير ضمير (العماد)، وهو ما يقابل ضمير الفصل عند البصريين. وقد وضع الفراء ضابطاً لضمير العماد، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (البقرة: 85)، قال: "إن شئت جعلت (هو) عماداً"، ثم برر قوله هذا بأن قال: "فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن لأنه ناصب، وفي (كان) و (ليس)؛ لأنهما يرفعان، وفي (إن) وأخواتها؛ لأنهن ينصبين، ولا ينبغي للواو وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد"²⁴. وهذا الذي دفع النحاس فيما يبدو إلى تخطئة الفراء بقوله: "وزعم الفراء أن (هو) عماد، وهذا عند البصريين خطأ لا معنى له؛ لأن العماد لا يكون في أول الكلام"²⁵.

وكان يطلقه تارة أخرى ويريد به ما يقابل ضمير الشأن عند البصريين، فهناك مواضع في كتابه (معاني القرآن) نص فيها على أن الضمير فيها (عماد)، والظاهر أنه ليس بعماد وإنما هو (لشأن) أو (المجهول)، وهذا يدل على أنه كان يطلق (العماد)، وهو يريد به ضمير (الشأن) أو (المجهول) كقوله عند توجيه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: 97): "تكون (هي) عماداً، يصلح في موضعها (هو)"²⁶، ويقصد بالعماد هنا ضمير الشأن - فيما يظهر لي - بدليل قوله بعدها: "فتكون كقوله: ﴿يَا مُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل: 9)، ومثله قوله: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج: 46).

وبعض الكوفيين يسمون هذا الضمير ضمير المجهول كما سنعلم في المبحث التالي. ولعل هذا التداخل في المصطلحات أو ما يعرف بـ (الاشتراك اللفظي) ناتج من قبيل اضطراب المصطلح النحوي في بداياته الأولى كما ذهب بعض المؤرخين.

العماد والضمير المجهول:

يطلق الكوفيون على هاء العماد أيضاً الضمير المجهول، وهو يقابل ضمير الشأن أو القصة عند البصريين، كالهاء في قولك: "إنه قام عمرو"، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ (المائدة: 72).

وسبب تسمية الكوفيين هذا الضمير بـ (المجهول)؛ أنه لا يرجع على مذكور، ولم يتقدمه ما يفسره ويعود عليه. وقيل لأن تفسيره لا يكون إلا بعده، ولو تقدم تفسيره قبله لما احتاج إلى تفسير، ولما سمي بضمير المجهول²⁷.

خصائصه:

نسبة للتشابه الكبير بين ضمير العماد أو الفصل وبين هذا الضمير المسمى بالمجهول أو ضمير الشأن، وضع النحويون ضوابط للضمير المجهول، تعدد من خصائصه، وتساعد على معرفة الفرق بين هذه المصطلحات، ومنها²⁸:

- 1- أنّ الضمير المجهول (ضمير الشأن) لا يكون إلا ضمير غيبية، وأما ضمير العماد أو الفصل، فإنه يكون ضمير غيبية، وحضور.
 - 2- أنّه لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه، بخلاف ضمير الغائب، فلا بد له من ظاهر يعود عليه لفظاً أو تقديرًا.
 - 3- عوده على ما بعده لزوماً، بينما ضمير الفصل أو العماد يعود على ما قبله.
 - 4- أنّ مفسره لا يكون إلا جملةً، وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد، واشترط ابن مالك أن تكون هذه الجملة خبرية قد صرّح بجزأيتها، وأوجب إبرازه إذا كان مبتدأً، أو كان اسماً لـ (ما)، أو كان منصوباً في بابي (إنّ) و(ظنّ).
 - 5- أنّه لا يتبع بتابع، فلا يُؤكّد، ولا يغطف عليه، ولا يُبدل منه بخلاف غيره من الضمائر.
 - 6- أنّه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، أي لا يكون إلا مبتدأً، أو اسماً لـ (كان) وأخواتها، أو (إنّ) وأخواتها، أو (ظنّ) وأخواتها.
 - 7- لا يقوم الظاهر مقامه، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه.
 - 8- ويكون هذا الضمير منفصلاً كما يكون متصلاً، ويستعمل في مواضع التفضيم والتعظيم.
 - 9- أنه ملازم للإفراد؛ فلا يُثنى ولا يُجمع، بخلاف ضمير الفصل أو العماد، كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 5).
 - 10- يطلق عليه البصريون اسم (ضمير الشأن، والقصة، والحديث)، ويسميه الكوفيون: (هاء العماد) و(الضمير المجهول)، وضمير الفصل يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً.
 - 11- أنّه اسم، وله محل من الإعراب، بينما ضمير الفصل أو العماد حرف لا محل له من الإعراب، على الأرجح من أقوال النحاة، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة.
- وقد اتفق أغلب النحويين على أنّ هذا الضمير اسم، ويُعرب حسب العوامل الداخلة عليه، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الطراوة الذي يرى أنّه حرف²⁹.

حروف العماد:

لم تقتصر تسمية (العماد) على ما سبق ذكره من المصطلحات النحويّة؛ فقد جعله بعض النحويين اسماً لبعض الحروف، كـ (ميم العماد، ونون العماد، وفاء العماد، ولام العماد)، واستخدام (العماد) اسماً لهذه الحروف وغيرها يشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به هذه الحروف في بناء الجملة، وربط أجزائها، وتفسير معانيها، ويُعدّ هذا نوعاً من أنواع العماد اللغوي. وفيما يلي تفاصيل هذه المسألة:

ميم العماد: يطلق مصطلح العماد على الميم التي تفصل بين الضمير المتصل وعلامة التنثية الألف، أو الميم التي تقع بين الاسم والألف التي هي علامة التنثية، وهي التي يُعتمد عليها في التفريق بين ضمير المفرد وضمير المثني، مثل: "كتابها - كتابهما"، "قلمها - قلمهما"، فمن العلماء من يجعل الميم حرف عماد، والألف علامة التنثية، و يسمونها أيضاً "حرف العماد".

ويعرّف صاحب المعجم المفصل حرف العماد قائلاً: "هو ميم العماد الذي يفصل بين الضمير المتصل وعلامة التنثية الألف، وهو الذي بين ضمير التنثية وضمير المؤنث، مثل: "المعلمتان رأيتهما في الملعب" فالميم في "رأيتهما" هو ميم العماد؛ إذ لولاه لقلنا: "رأيتها" واختلط الأمر بين الأفراد والتنثية³⁰.

فالميم تكون حرف عماد إذا سبقت ألف التنثية، سواءً أكان ذلك في الاسم، نحو: "كتابكما"، أم في الفعل، نحو: "ذهبتما"³¹.

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن لحرف العماد (الميم) فائدتان:

إحداهما: أن ألف التثنية تعتمد عليها للاتصال بما قبلها من اسم أو فعل.

والثانية: اعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير المفرد.

نون العماد: والعماد كذلك: نون تسمى نون العماد، ويراد بها نون الوقاية التي تلحق ما آخره ياء

متكلم من حروف، أو أفعال، أو أسماء أفعال؛ لتقيها من الكسر.

وممن استعمل هذه التسمية من النحويين البصريين أبو العباس المبرد، حيث وصفها بأنها نون زائدة زادوها عمادا للفعل؛ لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر³². وممن استعمل هذه التسمية أيضاً ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب، في معرض حديثه عن (نون الوقاية) حيث ذكر أنها تسمى (نون العماد)، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواجب من ثلاثة: **أحدها:** الفعل متصرفاً كان نحو (أكرمني)، أو جامداً نحو (عساني)، و(قاموا ما خلاني وما عداني وحاشاني). **والثاني** اسم الفعل نحو: (دراكني، وتراكني، وعليكني، بمعنى أدركني، واتركني، والزمني). **والثالث** الحرف نحو (إني)، وهي جائزة الحذف مع (إن، وأن، ولكن، وكان)، وغالبية الحذف مع (لعل) وقليلته مع (ليت). وذكر أيضاً أنها تلحق قبل الياء المخفوضة بـ (من وعن) إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها (لن) أو (قد) أو (قط) إلا في قليل من الكلام، وقد تلحق في غير ذلك شذوذاً كقولهم (بجلني) بمعنى حسبي³³.

ونون الوقاية - كما هو معلوم -: نون تقي وتحفظ آخر الفعل عن الكسر عند لحوق ياء المتكلم، وسميت بـ (نون العماد)؛ تشبيهاً لها بالعماد في البيت الذي يحفظ السقف من الكسر والسقوط.

فاء العماد: والعماد أيضاً (فاء) تسمى (فاء العماد)، ويراد بها الفاء الواقعة في جواب (أما)

الشرطية، نحو: (أما زيد فخارج).

وممن أطلق هذه التسمية من النحويين البصريين الخليل بن أحمد في كتابه الجمل في النحو، ولم أجد لها عند غيره من النحويين ممن اطلعت على كتبهم، حيث قال: "أما يفتح الألف فلا بد له من فاء تكون عماداً، تقول: (أما زيد فعافل)، و(أما محمد فلبيب)، فالفاء عماد، والعافل خبر الإيتداء". واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ (الكهف: 79)، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (9) و﴿أَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (10) (الضحى: 9-10)، وعقب بقوله: "نصب اليتيم والسائل برجوع الفعل عليهما، والفاء عماد"³⁴.

لام العماد: والعماد كذلك (لام) تسمى (لام العماد)، ويراد بها (لام) التوكيد المفتوحة، والخليل بن

أحمد هو من أطلق عليها اسم (لام العماد)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (النمل: 52)، وكل ما كان من نحوه³⁵.

وذكر بعض العلماء أن هذه اللام، أي (لام العماد) لا تأتي إلا بعد الكيد، أي بعد (كاد) أو (يكاد)، أو

أي فعل يدل على الاقتراب أو التوجه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ (القلم: 51)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ﴾ (الإسراء: 76)، وما أشبه ذلك³⁶.

ولم يُقيد الخليل هذه اللام بفعل معين، ولكن استشهاده بالآية أعلاه وما شابهها يشير إلى أن المراد

بها لام التوكيد المفتوحة التي تدخل على خبر إن، أو على اسمها المتأخر، أو ما يعرف باللام (المزحلقة).

وظيفة (العماد) النحوية:

لم يقتصر لفظ (العماد) على المصطلح المعروف المقابل لضمير الفصل، بل أستخدم وظيفة في التركيب النحوي، فهو يقع في موضع الرابط بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهو ما يجعل له قيمة وظيفية نحوية عالية.

وقد ذكر ابن هشام ثلاثة أمور³⁷ تُعدُّ وظائف لهذا الضمير في تركيب الجملة: أحدها لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع. والثاني معنوي، وهو التوكيد. والثالث معنوي أيضاً، وهو الاختصاص، ويقتصر عليه أكثر أهل البيان. وأكثر النحويين يقتصرون على ذكر الفائدة الأولى، وهي الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع. وهي مهمة ضمير العماد في حال إذا وقع بعده ما يحتمل الخبر والتابع، كقولنا: "زيدٌ هو العاقل"، فضمير العماد (الفصل) أزال شبهة الصفة عن الخبر، وخلصه إلى أن يكون خبراً فقط؛ إذ لولا هو لاحتدل أن يكون (العاقل) خبراً وصفة.

لكنه قد يقع بين ما لا يحتمل شكاً، ولا لبساً؛ فيكون الغرض منه حينئذٍ مجرد تقوية الاسم السابق، وتأكيده معناه بالحصص، والغالب أن يكون ذلك الاسم ضميراً كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص: 58)، وقوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: 117)؛ حيث وقع ضمير العماد قبل ما لا يصلح صفة، ولا تابعاً من التوابع الأخرى.

وقد يقع قبل الفعل مما لا يدع مجالاً للشك أو اللبس في كون ما بعد ضمير العماد صفة أو تابعاً آخر، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَكَرَ أَوْلِيكَ هُوَ يَبُورُ﴾ (فاطر: 10)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا﴾ (يس: 11)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم: 43)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9)؛ فإذا كان الغرض الرئيس من وجود ضمير العماد في تركيب الجملة عند أكثر النحاة هو دفع التباس الخبر الذي بعده بالتابع، فبم نعلل وجود هذا الضمير في مثل هذه الأمثلة حيث لا يوجد لبس؟ والجواب هو أن الغرض منه في هذه الأمثلة وما شابهها معنوي، وهو إرادة التوكيد للاسم السابق وتقوية معناه بالحصص؛ لأن المراد واضح لا لبس فيه، بوجود الضمير أو بعدمه، إلا أن وجوده فيه معنى غير المعنى الظاهر لضمير العماد أو الفصل؛ فوظيفته هنا توكيد الدلالة، وإزالة الشبهة بالحصص.

ويتضح هذا الغرض أكثر من خلال استعراض الآيات التالية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (آل عمران: 51)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (مريم: 36)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ (الزخرف: 64)؛ فذكر ضمير العماد أو الفصل في الآية الأخيرة ولم يذكر في الآيتين الأخريين؛ ذلك أن الآية الأخيرة جاءت رداً على من ادعى ألوهية عيسى عليه السلام بخلاف الآيات السابقة، فناسب ذلك تأكيد ربوبية الله له³⁸.

وقد يفيد ضمير العماد (الفصل) إلى جانب التوكيد والحصص معنى الاختصاص، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا (44)﴾ (النجم: 43-44)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾ (48) وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ (49)﴾ (النجم: 48-49)، فخصص بضمير العماد أو الفصل الأفعال الواردة في هذه الآيات لله تعالى؛ رداً على من يدعي أنه يستطيع أن يفعل هذه الأشياء، ولم يؤت به في قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ (النجم: 45)؛ لأنه لم يوجد من يدعي نسبة الخلق لغير الله³⁹.

وبناءً على ما تقدّم ذكره يمكن القول بأنّ لضمير العماد (الفصل) ثلاث وظائف، هي:

- 1- تخليص الخبر للخبر؛ بدفع شبهة التباسه بالتابع.
 - 2- توكيد الاسم السابق له وتقوية معناه بالحصص.
 - 3- الاختصاص، أو التخصيص، وهو إثبات الفعل للمسند إليه على وجه الحقيقة.
- وقد ذكر الزمخشري هذه الوظائف الثلاث عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: 5)، فقال: "فائدته (الضمير هم) الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"⁴⁰.

الخاتمة:

بفضل الله وتوفيقه اكتمل هذا البحث الموسوم بـ (العماد في النحو العربي بين المصطلح والوظيفة)، تناولت فيه الحديث عن مفهوم مصطلح العماد ومرادفاته، ووظيفته في التركيب النحوي، وخلصت فيه إلى العديد من النتائج.

نتائج البحث:

من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث:

- أنّ مفهوم (العماد) عند النحاة يتباين تبايناً كبيراً، حتى عند النحوي الواحد، كـ (الفراء) الذي كان يطلق (العماد) تارة، ويريد به ما يسمى بـ (ضمير الفصل) عند البصريين، وكان يطلقه تارة أخرى، ويريد به ما يقابل ضمير (الشأن، أو القصة) عند البصريين. وضمير (الشأن) نفسه، كان بعض الكوفيين يطلق عليه اسم الضمير (المجهول)، ولعل هذا التداخل في المصطلحات ناتج من قبيل اضطراب المصطلح النحوي في بداياته الأولى كما ذهب بعض المؤرخين.
- أنّ (العماد) تسمية كوفية، وهو يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين.
- أنّ سبب تسمية الكوفيين هذا الضمير (عماداً)؛ لكونه المعتمد في التفرقة بين النعت والخبر. وسمي عند البصريين (فصلاً)؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، وقيل: لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع؛ وقيل: لأنّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً، لا تابعاً.
- أنّ (العماد) حرف لا محلّ له من الإعراب، على الأرجح من أقوال النحاة، ولكن صورته كصورة الضمائر المنفصلة.
- أنّ العماد يأتي على صورة الضمائر المنفصلة المرفوعة. وأنه يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما هو بمنزلةتهما. وأنه يقع بين معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها من النكرات.
- أنّ (هاء العماد)، أو (الضمير المجهول)، من المصطلحات الكوفية، وهما يقابلان ضمير (الشأن، والقصة، والحديث) عند البصريين.
- أنّ الفرق الجوهرية بين ضمير (الشأن)، وضمير العماد (الفصل)، أنّ ضمير (الشأن) اسم وله محل من الإعراب، بينما ضمير العماد (الفصل) حرف، ولا محل له من الإعراب.
- أنّ لفظ (العماد) لم يقتصر على المصطلح المعروف المقابل لضمير الفصل، بل أستخدم وظيفة في التركيب النحوي، فهو يقع في موضع الرابطة بين ركني الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وهو ما يجعل له قيمة وظيفية نحوية عالية.
- أنّ وظيفة (العماد) تتمثل في ثلاثة أمور، هي: الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، والتوكيد، والاختصاص.

- أنّ تسمية (العماد) لم تقتصر على المصطلح النحوي؛ فقد جعله بعض النحويين اسماً لبعض الحروف، كـ (الميم، والنون، والفاء، واللام).
- أنّ تسمية الحروف بـ (العماد)، تشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به هذه الحروف في بناء الجملة، وربط أجزائها، وتفسير معانيها، ويُعدُّ هذا نوعاً من أنواع العماد اللغوي.
- أنّ (العماد) (ميم) يطلق عليها (ميم العماد)، أو (حرف العماد)، وهي الميم التي تفصل بين الضمير المتصل وعلامة التنثية الألف، أو التي تقع بين الاسم والألف التي هي علامة التنثية، وهي التي يُعتمد عليها في التقريظ بين ضمير المفرد وضمير المثني، مثل: "كتابها - كتابهما".
- وأنّ (العماد) كذلك: (نون) تسمى (نون العماد) ، ويراد بها نون الوقاية التي تلحق ما آخره ياء متكلم من حروف، أو أفعال، أو أسماء أفعال؛ لتقيها من الكسر.
- وأنّ (العماد) كذلك: (فاء) تسمى (فاء العماد)، ويراد بها الفاء الواقعة في جواب (أمّا) الشرطية.
- وأنّ (العماد) كذلك: (لام) سمّاها الخليل بن أحمد (لام العماد)، ويراد بها (لام) التوكيد المفتوحة، وقيل يراد بها اللام التي تأتي بعد الكيد، أي بعد (كاد) أو (يكاد)، أو أي فعل يدل على الاقتراب أو التوجه. ولم يُقَيّد الخليل هذه اللام بفعل معين، ولكنّ شواهد تشير إلى أن المراد بها لام التوكيد المفتوحة التي تدخل على خبر إنّ، أو على اسمها المتأخر، أو ما يعرف باللام المزحلقة.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، 1421هـ، إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، 1417هـ - 1996م، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
- أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت 672هـ)، 1410هـ - 1990م، شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1.
- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، 1407هـ - 1987م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح وترتيب: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.
- جمال الدين عثمان بن عمر، أبو عمر ابن الحاجب (ت 646هـ)، 2010م، الكافية في النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، 1995، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار وكتبة الهلال.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، 1416هـ - 1995م، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط5.
- رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ)، 1978م، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا.
- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، 2007م، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط2.
- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، 1987م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2.

- عبد الله بن يوسف ، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، 1985، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك - محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6.
- عزيزة فوال بابستي، 1413 هـ - 1992 م، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1.
- علي بن عيسى ، أبو الحسن الرماني (ت: 384هـ)، رسالة منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
- فاضل صالح السامرائي، 1439 هـ - 2018 م، التعبير القرآني، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط 3.
- كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، 2003 م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 1.
- محمد الطاهر ابن عاشور، 1984 م، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
- محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت 328هـ)، 1390 هـ - 1971 م، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- محمد بن عبد الرزاق ، أبو الفيض، مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، 1414 هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3.
- محمد بن يزيد ، أبو العباس، المبرد (ت: 285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403 هـ)، 1415 هـ إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، ط 4.
- مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت: 1364هـ)، 1414 هـ - 1993 م، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28.
- يعيش بن علي، أبو البقاء ابن يعيش (ت 643هـ)، 1422 هـ - 2001 م، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهوامش:

- ¹ - الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، 1995، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار وكتبة الهلال، باب (العين والذال والميم). محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، 1414 هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، 303/3 مادة (عمد).
- ² - عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، 1985، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، ص 644.
- ³ - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت 686هـ)، 1978 م، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 202/3.
- ⁴ - يعيش بن علي، أبو البقاء ابن يعيش (ت 643هـ)، 1422 هـ - 2001 م، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 110/3.
- ⁵ - يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (م ن)، 110/3.
- ⁶ - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، 1987 م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط 2، 236/1.
- ⁷ - جمال الدين عثمان بن عمر، أبو عمر ابن الحاجب (ت 646هـ)، 2010 م، الكافية في النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط 1، 23/2.
- ⁸ - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، (م س)، 236/1.
- ⁹ - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، (م س)، 461/2.
- ¹⁰ - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، 1417 هـ - 1996 م، المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1، 50/14.
- ¹¹ - يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (م س)، 333/2.

- 12- أبو بكر محمد بن السري ابن السراج (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، 125/2.
- 13- مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (ت: 1364هـ)، 1414 هـ - 1993 م، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط 28، ص 126.
- 14- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، (م س)، 463/2. كمال الدين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ)، 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط 1، 706/2.
- 15- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط 1، 409/1.
- 16- محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري (ت 328هـ)، 1390 هـ - 1971 م، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 493/1.
- 17- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (م س)، ص 646.
- 18- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، (م س)، 240/1 - 241.
- 19- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ)، 1416 هـ - 1995 م، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، ط 5، 286 - 287.
- 20- علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني (ت: 384هـ)، رسالة منازل الحروف، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ص 25.
- 21- محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، مرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 538/40.
- 22- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، (م س)، 248/1.
- 23- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، (م س)، 226/1.
- 24- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، (م س)، 46/1.
- 25- أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، 1421 هـ، إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 245/1.
- 26- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، (م س)، 181/2.
- 27- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (م س)، 65/2. عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، (م س)، ص 109.
- 28- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، (م س)، ص 636 - 637. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، 2007م، الأشباه والنظائر في النحو، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط 2، 166-165/2. أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك (ت 672هـ)، 1410 هـ - 1990 م، شرح تسهيل الفوائد، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1، ص 28 - 29.
- 29- عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، (م س)، 232/1.
- 30- عزيزة فوال بابستي، 1413 هـ - 1992 م، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ص 458.
- 31- مصطفى الغلابيني، 1993 م، (م س)، ص 117.
- 32- محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد (ت: 285هـ)، المقترض، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 263/1.
- 33- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (م س)، ص 450 - 451.
- 34- الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1995 م، الجمل في النحو، (م س)، ص 327 - 328.
- 35- الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1995 م، الجمل في النحو، (م س)، ص 280.
- 36- محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت 1403هـ)، 1415 هـ، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، ط 4، 464/7.
- 37- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (م س)، ص 644.
- 38- فاضل صالح السامرائي، 1439 هـ - 2018 م، التعبير القرآني، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط 3، ص 176.
- 39- محمد الطاهر ابن عاشور، 1984 م، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 147/27.
- 40- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، 1407 هـ - 1987 م، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتصحيح وترتيب: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 112/1.